

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تشير فيه إلى أن تزايد جريمة هدم المباني الفلسطينية يؤكد غياب أي تدخل دولي رادع لوقفها*

٢٠٢٢/٩/٤

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات جريمة هدم المنازل المستمرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة عامةً وفي القدس الشرقية بشكل خاص، والتي كان آخرها إجبار عائلة مقدسية على هدم منزلها ذاتياً في بلدة سلوان بحجة عدم الترخيص، علماً بأن المنزل قائماً منذ ١٢ عاماً وتوطن به ثلاث عائلات فلسطينية مما أدى إلى تشريد أفرادها بمن فيها الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، هذا بالإضافة إلى توزيع المزيد من الأخطارات بالهدم في عموم القدس المحتلة وبلداتها وأحيائها ومحيطها، في ترجمة لسياسة إسرائيلية رسمية تهدف لتفريغ القدس من أصحابها الأصليين ودفعهم للهجرة عنها لإحلال مستوطنين يهود مكانهم، في أعماق وأبشع أشكال التهجير القسري والتطهير العرقي للوجود الفلسطيني في القدس المحتلة، لتكريس تهويدها وضمها وربطها بالعمق الإسرائيلي، وبهدف إلغاء جميع أشكال الوجود الفلسطيني في عموم المناطق المصنفة (ج) ومنع البلديات والقرى والمدن الفلسطينية من التوسع العمراني في أرض آبائهم وأجدادهم لتعميق سيطرة الاحتلال على تلك المناطق وتخصيصها كعمق استراتيجي للاستيطان، للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، متصلة جغرافياً على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية. يذكر أن هيومن رايتس ووتش أصدرت تقريراً تؤكد فيه أن دولة الاحتلال هدمت ٩ آلاف مبنى فلسطيني منذ عام ٢٠٠٩ على سمع وبصر المجتمع الدولي والأمم المتحدة دون أن تحرك ساكناً سوى بعض بيانات التعبير عن القلق، شرح المخاطر، المناشدات والمطالبات الشكلية، وصف الجريمة، وفي أحسن الأحوال إدانتها أو رفضها، ودون أن يرتبط هذا الموقف الراض بهدم المنازل والمباني الفلسطينية بأية إجراءات أو تدابير عقابية كفيلة بردع دولة الاحتلال على وقف هذه الجريمة أو محاسبتها عليها. ووفقاً لمتابعاتنا لعدد التقارير المحلية والإسرائيلية والدولية بهذا الشأن نلاحظ أن الأرقام تزيد كسياسة إسرائيلية رسمية مستمرة لم تتوقف، بما يعني غياب أي تدخل دولي فاعل للحد منها أو وقفها، وهو ما أكدت استمراره هيومن رايتس ووتش منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

تحمل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن عمليات التطهير العرقي المستمرة والمتواصلة ضد الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية بما في ذلك مجازر الهدم المستمرة كما يحدث بشكل يومي في مسافر يطا والأغوار، وتحذر الوزارة من مخاطر التعامل مع هذه الجريمة كأرقام في الإحصائيات أو كأمر بات اعتيادياً ومألوفاً لأنه

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/ps492022>

يتكرر كل يوم ولا يستدعي مواقف دولية جادة كفيلة بردع دولة الاحتلال عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف، وإلزامها بالوفاء بالتزاماتها والقيام بمسؤولياتها كقوة احتلال لأرض دولة فلسطين.

ترى الوزارة أن غياب الإجراءات الدولية الرادعة يعتبر تورطاً دولياً فاضحاً في هذه الجريمة وغيرها، ويات يوفر المزيد من الوقت لدولة الاحتلال لاستكمال تنفيذ مشاريعها ومخططاتها الاستعمارية، والقضاء على أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، بما يعطي الانطباع أن التمسك الدولي بحل الدولتين لا يعدو كونه شكلياً وجزء من إدارة الصراع بعيداً عن أية جهود جدية لحله وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>